

الرسالة

[ص 239] قال " الشافعي " : فلما حَدَّثَتْ عَائِشَةُ عَنْ النَّبِيِّ بِالنَّهْيِ عَنْ إِمْسَاكِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ثُمَّ بِالرَّخْصَةِ فِيهَا بَعْدَ النَّهْيِ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْ إِمْسَاكِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ لِلدَّافَّةِ : كَانَ الْحَدِيثُ التَّسَامِ الْمَحْفُوظُ أَوْ لُحُومُهُ وَآخِرُهُ وَسَبَبُ التَّحْرِيمِ وَالْإِحْلَالِ فِيهِ : حَدِيثُ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ وَكَانَ عَلَى مَنْ عَلامَهُ أَنْ يُصِيرَ إِلَيْهِ .

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ مَنْ أَبْيَنَ مَا يَوْجَدُ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ السُّنَنِ .
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْحَدِيثِ يُخَصُّ فَيُحْفَظُ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ فَيُحْفَظُ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ أَوْ لَّا وَلَا يُحْفَظُ آخِرًا وَيُحْفَظُ آخِرًا وَلَا يُحْفَظُ أَوْ لَّا فَيُؤَدِّي كُلُّهُ مَا حَفِظَ .
فَالرَّخْصَةُ بَعْدَهَا فِي الْإِمْسَاكِ وَالْأَكْلِ وَالصَّدَقَةِ مِنْ لُحُومِ الضَّحَايَا إِنَّمَا هِيَ لِوَاحِدٍ مِنْ مَعْنِيَتَيْهِ لِمَا لَخِصَّ الْخَالَفُ الْحَالِيْنَ :

فَإِذَا دَفَّتِ الدَّافَّةُ ثَبَّتَ النَّهْيُ عَنْ إِمْسَاكِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ وَإِذَا لَمْ تَدَفَّ دَافَّةٌ فَالرَّخْصَةُ ثَابِتَةٌ بِالْأَكْلِ وَالتَّزَوُّدِ وَالْإِدَارِ وَالصَّدَقَةِ .
[ص 240] وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْ إِمْسَاكِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ مَنْسُوخًا فِي كُلِّ حَالٍ فَيُؤْمَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ ضَحِيَّتِهِ مَا شَاءَ وَيَتَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ